

الفلسطينيين في قاعدة المجتمع الاردني ، فيما بعد ، واسهامهم في عملية تطوره ونموه الاقتصادي والاجتماعي ، واندماجهم في حركته الوطنية ونضالهم تحت شعاراتهم جميعا ، يؤكد ان الفلسطينيين ، بحكم المقدمات المشار اليها ، لم يجابهوا عملية الضم ذاتها ، وان كانوا قد اشتركوا مع اشقائهم الاردنيين ، طوال السنوات اللاحقة في مجابهة سياسات الحكم الاردني ذاته .

وفي اطار كل ما تقدم ، فانه يمكن الاشارة الى حالة مجابهة فلسطينية واحدة ، لعملية الضم الاردني هذه . الا ان هذه « المجابهة » ، كانت تفتقد الشروط الوافية ، لتصعيدها والوصول الى غاياتها المرجوة . ذلك ان حكومة عموم فلسطين ومن خلفها الهيئة العربية العليا ، لم تكن في موقف يسمح لها بخلق شروط المجابهة ، سواء على الصعيد الذاتي حيث كانت رموزها السياسية البارزة خارج فلسطين وبعيدة عن صفوف الجماهير الفلسطينية ، وحيث كانت بنتا شرعية للوضع العربي المحكوم بالعجز والتمزق ، والمرتهن الى شبكة علاقات دولية في غير مصلحة تقدم العرب ووحدتهم .

لذلك كله ، لم تتمكن حكومة عموم فلسطين من دعوة مجلس الجامعة العربية للنظر في الاجراء الاردني ، حيث نابت عنها الحكومة المصرية . كما لم تتمكن الهيئة العربية العليا من عمل اي شيء سوى اصدار بيان بهذه المناسبة . وكان البيان ، الذي حددت فيه الهيئة موقفها من الاجراء الاردني ، قد ذكر : « ان هذه الانتخابات الصورية التي تعتزم السلطة الاردنية اجراءها في فلسطين ، ما هي الا تنفيذ للمؤامرة التي حاكتها السياسية البريطانية لتصفية قضية فلسطين تصفية نهائية واعادة ما بقي من فلسطين تحت نير استعمارها عن طريق شرق الاردن ، والتخلي عن القسم الاخر لليهود لينشئوا فيه دولة اسرائيل (١٩٤٧) ثم ان البرلمان الذي تدعو السلطة الاردنية اهل فلسطين الى دخوله ليس الا برلمانا سوريا فريدا في بابيه لا يقوم على اساس تمثيلي صحيح ولا يتمتع بأي حق من حقوق البرلمانات في العالم ، فالوزارة غير مسؤولة امامه ولا يملك حق نزع الثقة منها ولا الاشراف على شيء من اعمالها . وما الانتخابات التي ستجريها حكومة شرق الاردن في القسم العربي من فلسطين (١٩٤٧) الا انتخابات باطلة لانها تقوم على تزيف ارادة الشعب وانتزاع الصفة التمثيلية منه بأساليب الضغط والاكراه في اقسى الظروف واشدها » (٣٠) .

ومن الملاحظ ان بيان الهيئة العربية هذا ، يشير من جملة اشاراته ، الى عدم اكتمال الوعي الكياني الفلسطيني بشكل عام . فعوضا عن التذكير بخطورة الاجراء الاردني على مستقبل الكيان الفلسطيني ، ومدى ما سيلحق بالاستقلال الفلسطيني من مخاطر كبيرة ، والتشديد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، وبناء مستقبله السياسي بحرية ، جرى التركيز في بيان الهيئة على